اقتصاد

إجراءات مشروع قانون العمران سهلة ويحقق العدالة بين المواطنين

وزير الإسكان لـ«الوطن»: تخمين العقارات بالأسعار الحقيقية ومقاسم لإيواء المنذرين بالهدم مجاناً

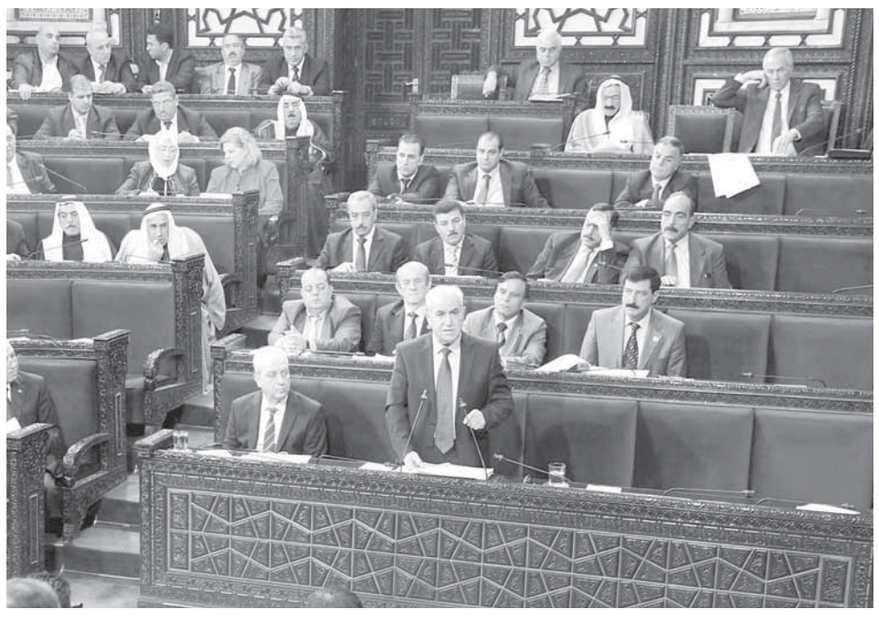

نواب: نسبة الاقتطاع المجانية من مساحة الطرق والساحات والحدائق كبيرة وتلحق الضرر بالمواطنين

«الشعب» يقرّ: إعفاء مالكي العقارات المتضررة بسبب الإرهاب من رسوم رخص البناء

| الوطن

بيّن وزير الإسكان والتنمية العمرانية محمد وليد غزال في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع القانون الجديد الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن قد جاء ليواكب التطور العمراني وقد صدر القانون رقم ٩ والقانون رقم ٦٠ والقانون رقم ٢٦ وكان لهذه القوانين العديد من السلبيات أبرزها شعور المالكين بالغبن لتدني سعر المتر المربع إضافة إلى حصول المالك على مساحة من أرضه لا تحقق العدالة، إضافة إلى عدم قدرة مجالس المدن على إنجاز المخططات بالسرعة المطلوبة، وعدم القدرة على مجاراة النمو السكاني السريع وعدم تقديم مقاسم للبناء، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأحياء الجديدة وانتشار المناطق العشوائية.

وعلى هامش مجلس الشعب يوم أمس بيّن الوزير لـ«الوطن» أن مشروع القانون الجديد هو أكثر مرونة وأسهل من حيث الإجراءات والاهم أنه يحقق العدالة بين المواطنين.

ومن إيجابيات مشروع القانون حسب الوزير، الحدّ من موضوع الاستملاك، وتكريس التوزيع الإجباري، مع إعطاء مالكي الأراضي حق في أملاكهم مع اختصار المهل الزمنية وتخفيف الاعتراضات في موضوع تخمين العقارات بالأسعار الحقيقية، وحصول الوحدات الإدارية على مقاسم مجاناً لإيواء المنذرين بالهدم والسكن الشعبي والتعاوني.

تحت القبة

شهدت جلسة مجلس الشعب يوم أمس اختلافات في وجهات النظر حول المادة الرابعة من مشروع القانون الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن والمتعلقة بنسبة الاقتطاع المجانية من مساحة المنطقة للطرق والساحات والحدائق ومواقف السيارات والمشيدات العامة ومقاسم السكن الشعبي ومقاسم الخدمات الخاصة أثناء تنظيم مناطق المخالفات. وقد رأى بعض الأعضاء في المجلس أن نسبة الاقتطاع الواردة في مشروع القانون كبيرة وتلحق الضرر بالمواطنين المالكين، في حين اعتبر آخرون أن زيادة نسبة الاقتطاع ستنعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة في المنطقة كالشوارع والحدائق والمدارس.

وفي معرض رده على هذه الملاحظات، نوه وزير الإسكان والتنمية العمرانية بضرورة أن تكون الموافقة على النص كما جاء من الحكومة خاصة أن موضوع الاقتطاع أمر مهني وفني يمس عمل الوزارة والوحدات الإدارية وعند القيام بتقسيم أو تنظيم أي منطقة لا بد من تأمين الخدمات اللازمة لها بما يتناسب مع أعداد السكان المتواجدين فيها وهي غالباً تشهد كثافة سكانية كبيرة.

وبرر الوزير موقفه قائلاً: إن هذه الكثافة السكانية لا بد أن يرافقها خدمات عامة موازية كالمدن الجامعية والرياضية والمناطق الصناعية واستردادات وملحقات وإلا فسنقع في مشكلة تنظيمية تمس عمل الوزارة والوحدات الإدارية، علماً أن نسبة خدمات جميع المناطق التنظيمية في سورية تزيد عن ٦٠ بالمئة.

وعلى ذلك تمت الموافقة بالإجماع على المادة المذكورة في نص مشروع القانون الوارد من الحكومة بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

وخلال الجلسة أبدى أعضاء مجلس الشعب تخوفهم حول ما ورد في مشروع القانون فيما يخص الوحدات الإدارية والتي بمجرد علم التجار بوجود تنظيم في المنطقة يسرعون بالشراء في هذه المناطق، الأمر الذي دفع برئيس مجلس الشعب جهاد اللحام للتأكيد أنه «لا يمكن أن ننكر أن هناك فساداً وهذا الفساد يجب أن يعالج لكن لا يجوز أن نعمم الفساد على الجميع وإلا أصبحنا في زمن غير معقول».

مشروع قانون العمران

وبالعودة إلى بنود مشروع القانون الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع نجد أنه نص على تطبيق التنظيم حصرا في المناطق المصابة بكوارث طبيعية من زلازل وفيضانات أو التي لحقها الضرر نتيجة الحروب أو الحرائق، ومناطق التوسع العمراني التي ألحقت بالمخطط التنظيمي العام لمدن مراكز المحافظات بعد تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١.

كما يطبق التنظيم وفقا للقانون في المناطق التي تلحق بالمخططات التنظيمية العامة بعد تاريخ نفاذ هذا القانون، ومناطق التوسع العمراني في المخططات التنظيمية المصدقة والمناطق الخالية من البناء أو المشاد فيها أبنية متفرقة بنسبة إشغال لا تزيد على ٤٠ بالمئة من مساحة المنطقة، إضافة إلى المناطق التي ترغب الجهة الإدارية في تنفيذ المخطط التنظيمي العام والتفصيلي المتعلق بها.

ونص مشروع القانون على أن يكون هناك لجنة للتوزيع الإجباري للمقاسم قبل مباشرتها بالعمل بحيث تقوم بتخمين كل مقسم من المقاسم على قيم كامل العقارات وحقوق المنطقة المخمنة تعمد لجنة التوزيع إلى تعديل حق كل من أصحاب الحقوق بنسبة هذا النقص أو الزيادة والأهم أن تسعى هذه اللجنة لإعطاء ما أمكن من أصحاب الحقوق حصته في موقع عقاره القديم أو قريبا منه ولها أن تخصص لكل ذي حق مقسماً أو عدة مقاسم تعادل حصته.

أقر المجلس في جلسته يوم أمس مشروع القانون المتضمن إعفاء مالكي العقارات المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية من رسوم رخص البناء بما فيها الرسوم المضافة إليها وذلك عند قيامهم بإصلاح عقاراتهم أو ترميمها بشكل كامل أو جزئي وأصبح قانوناً وقد نص القانون على إعفاء مالكي العقارات المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية من رسوم رخص البناء بما فيها الرسوم المضافة إليها وذلك عند قيامهم بإصلاح عقاراتهم أو ترميمها بشكل كامل أو جزئي على أن تكون واقعة ضمن المناطق التنظيمية المستقرة التي لا تحتاج إلى إعادة إعمار بشكل كامل، وإعادة حال العقار إلى ما كان عليه دون إحداث أي إضافات عليه.

وجاء القانون وفقاً لأسبابه الموجبة بناء على طلب بعض الوحدات الإدارية حول إمكانية استصدار نص تشريعي يتضمن إعفاء مالكي العقارات المشار إليهم أعلاه من رسوم رخص البناء وذلك لتخفيف العبء عليهم لكي يتمكنوا من إصلاح أو ترميم عقاراتهم المتضررة، نظراً للظروف الراهنة وما نتج عنها من تضرر قسم كبير من عقارات المواطنين نتيجة الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها التنظيمات المسلحة.

ومن الجدير ذكره أن مجلس الشعب في جلسته التي عقدها أمس برئاسة محمد جهاد اللحام رئيس المجلس حيا الذكرى الخامسة والأربعين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد.

وأكد رئيس مجلس الشعب أن الحركة التصحيحية المجيدة شكلت المسار الثابت والقاعدة الراسخة لبناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية المتوازنة على مستوى الفرد والمجتمع ففاضت سورية بالخير والعمار وتحقق للمواطن السوري العيش الكريم في دولة قوية حرة مستقلة القرار.

وقال اللحام: بهذه المناسبة العظيمة نستذكر نضالات الرجال القادة الذين وقفوا في وجه القوى الرجعية التي حاربت التصحيح وقيمه لنحيي اليوم قائد سورية العظيم وجيشنا الباسل الذي يحارب قوى الإرهاب والتكفير والاستعمار التي تخطط وتتآمر لضرب الدولة السورية وترويع الشعب السوري المتمسك بوطنه وقيادته.

وأضاف اللحام: ونحن نعيش اليوم ذكرى التصحيح يرسم جيشنا البطل بدعم من الأصدقاء الروس والإيرانيين والمقاومة اللبنانية الانتصار تلو الانتصار على قوى الإرهاب والتكفير من كويرس إلى ريف حلب الجنوبي وريف دمشق واللاذقية» مشدداً على «أن هذه الانتصارات العظيمة لا شك ستدحر الإرهاب وداعميه وسترسم مستقبلاً آمناً لشعبنا وأمتنا مشيراً إلى القيم التي تبناها التصحيح كانت وما تزال صالحة لبناء الدولة وتطويرها وتعزيز سيادتها واستقلالها السياسي والاقتصادي داعياً إلى استنفار كل الطاقات لدحر المعتدين وقوى الاستعمار والقضاء على الإرهاب وداعميه الذين يريدون طمس الهوية العربية ومسح الفكر القومي العربي وإنهاء المقاومة الوطنية لكل أشكال الاستعمار والاستعباد والتبعية للخارج.

وزير السياحة يبرر رفع أسعار خدمات المطاعم الدولار هو السبب

| محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» عن رفع أسعار الخدمات المقدمة في منشآت الإطعام بمستوى نجمتين وثلاث نجوم وأربع نجوم.

مبيناً أن قرار رفع الأسعار السابق صدر في شهر آب من العام الماضي ٢٠١٤ وقد حدد بدل الخدمات المقدمة في منشآت الإطعام بمستوى نجمتين وثلاث وأربع نجوم والصادر عندما كان سعر صرف الدولار ١٧٠ ليرة السورية.

إلا أن تغير الحال منذ ذلك الوقت وحتى اليوم استوجب أن تكون هناك دراسة جديدة للأسعار بناء على معطيات الوضع الحالي والتكاليف الحالية، وخاصة مع وجود ازدحام وامتلاء للمنشآت كافة بناء على أسعار وضعت من أصحاب المنشآت. وأيضاً بهدف تنفيذ رقابة صحيحة من الجهات الرقابية على هذه المنشآت.

مشيراً إلى تزايد عدد المخالفات بالأسعار بشكل كبير جداً في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد ارتفاع أسعار المازوت والكهرباء وبشكل كبير وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وأوضح يازجي أن الوزارة على مدار الشهرين الماضيين قامت بإعادة دراسة الأسعار بشكل دقيق جداً وبطريقة تقنية لكل مادة على حدة ولكل بند بشكل مستقل، كما تم الأخذ بالحسبان العديد من الأمور بهدف الوصول إلى قرار أسعار جديد يضمن العدالة لأصحاب المنشآت وللزبائن، وتم وضع الحد الأعلى الممكن تقاضيه من هذه المنشآت.

كما تم وضع سعر الخدمات المقدمة في المنشآت من مستوى النجمتين بنحو ٣٥ بالمئة أقل من أسعار الخدمات المقدمة في المنشآت من مستوى ثلاث نجوم، بهدف دفع أصحاب المنشآت لرفع التصنيف إلى مستوى الخدمة الفعلية التي تقدمها المنشأة، وعدم الإبقاء على تصنيف نجمتين من أجل دفع رسم إنفاق ٥ بالمئة وضريبة إنفاق استهلاكي أقل.

التجار حمّلوا وفد التشيك رسائلهم إلى الاتحاد الأوروبي: العقوبات الاقتصادية هي المسؤولة عن الفقر والهجرة واللجوء

| الوطن

زار وفد تشيكي غرفة تجارة دمشق يوم أمس برئاسة نائب وزير خارجية التشيك للشؤون الاقتصادية مارتن تلابا، وحضور سفيرة دولة التشيك في سورية إيفا فيلبي.

حيث تم تداول سبل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والعمل المشترك للسعي إلى إزالة جميع العوائق والحواجز التي تقف أمام التعاملات التجارية، إضافة إلى تفعيل التبادل التجاري والصناعي من خلال تشجيع المشاركة في المعارض الدولية والمؤتمرات وتبادل الزيارات والوفود.

وطلب أعضاء مجلس إدارة الغرفة من الوفد أن تبذل دولتهم الجهود المطلوبة للسعي إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية حيث تتوقف على هذه العقوبات كل أشكال التعاون التجاري والصناعي والاستثماري.

وركز تلابا على موضوع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وموضوع إعادة الإعمار مبيناً أن بلاده سوف تسعى لفتح هذا الموضوع مع دول الاتحاد الأوروبي قريباً، أملاً أن يحل الموضوع أسوة بنموذج الحلول التي قدمت مع إيران وكوبا. وعلى صعيد الإعمار بيّن تلابا أن مفوضة العلاقات التجارية في التشيك سوف تتابع موضوع إعادة الإعمار وخاصة على صعيد المشافي.

ووعد نائب وزير خارجية التشيك للشؤون الاقتصادية بمتابعة جميع المقترحات والملاحظات مع سفارة بلاده في دمشق للمساعدة في تسهيل الأعمال وتلبية المقترحات المطلوبة وخاصة منها الاحتياجات الضرورية والملحة لتلبيتها بأسرع وقت ممكن بالتنسيق مع رجال الأعمال التشيك.

ودعا عرفان دركل عضو مجلس إدارة الغرفة إلى ضرورة أن تسعى التشيك في رفع العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية والتي انعكست على الشعب السوري وليس على الحكومة بشكل مباشر ووصف العلاقات بين البلدين بالقوية والعريقة والتي ساهمت في بناء مشاريع إستراتيجية كبيرة في سورية إضافة إلى البعثات العلمية وبناء المصانع المختلفة داعياً التشيك إلى المساهمة في إعادة إعمار سورية وخاصة للمنشآت المدمرة التي كانت التشيك ساهمت في إنشائها وحل موضوع الفيزا لرجال الإعمار السوريين الذين يلاقون صعوبات في الدخول إلى التشيك واقترح نظريات يعقوبيات إنشاء شكل من أشكال التعاون المصرفي بين البلدين لتمويل التجارة والاستثمارات والصناعة وهو أمر حيوي للتعاون الاقتصادي بين الجانبين.

رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع قال في تصريح لـ«الوطن»: إن التجار السوريين تمكنوا بحكم خبراتهم وعلاقاتهم من تأمين جميع احتياجات السوق المحلية إلا أن البلاد بحاجة خلال الفترة القادمة لمواد كثيرة وآلات وتجهيزات لإعادة إقلاع المعامل.

مشيراً إلى بعض الصعوبات التي تتمثل في نقص المعلومات المتوافرة عن مؤسسات وشركات القطاع الخاص التشيكي ممن يمكن الاعتماد عليها في التعاملات التجارية وذلك بعد عملية الخصخصة التي جرت في التشيك.

بدوره قال نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الوطن»: طلبنا من الوفد التشيكي نقل وجهة النظر إلى الاتحاد الأوروبي القائلة إن العقوبات الاقتصادية تسهم في رفع مستويات الفقر وتدفع الناس للهروب إلى خارج البلاد وأن السبب الأساسي للهجرة واللجوء هو اقتصادي مرتبط بالضائقة الاقتصادية التي يعيشها السوريون نتيجة العقوبات الاقتصادية.

وأوضح أن الهدف من اللقاء هو تبادل وجهات النظر والتعرف على المشاكل التي تواجه العمل التجاري في كلا الجانبين وبين أن المساعدة في إعادة الإعمار وتمويل التجارة يبدأ من إزالة العقوبات الاقتصادية.

رئيس جمعية الصاغة بحلب: وسطاء يهربون الدولار والذهب للمتاجرة بهما في مناطق سيطرة العصابات الإرهابية

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع الحلي والمجوهرات في حلب عبدو موصللي بأن حركة المبيع في سوق الذهب قد انخفضت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، حيث لا تصل المبيعات اليومية إلى ٢ كغ ذهب، نتيجة التأثر بارتفاع سعر صرف الدولار محلياً وخاصة في السوق السوداء، بالتزامن مع انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.

موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن ارتفاع سعر الذهب مرتبط بارتفاع سعر صرف الدولار نتيجة زيادة الطلب على الدولار وخاصة في المناطق التي توجد فيها العصابات الإرهابية المسلحة، والتي تقوم باستجرار الدولار من باقي مناطق حلب بقصد الهرب به إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، لكونها تحتاج للدولار لتتمكن من الدخول والتحرك ضمن تلك الدول، ولذلك تقوم هذه العصابات بشراء الدولار عن طريق وسطاء ما تسبب بزيادة الطلب على الدولار في السوق السوداء.

لافتاً إلى أن هؤلاء نفسهم الوسطاء الذين كانوا يقومون بشراء الذهب في فترات سابقة ويدخلوه إلى مناطق العصابات الإرهابية المسلحة للمتاجرة به.

وأشار موصللي إلى أن هناك تفاؤلاً لدى أصحاب ورش صياغة الذهب والمحال مع تحسن الحالة الأمنية وعودة الحركة إلى الطرق الرئيسية الواصلة إلى حلب وخاصة طريق خناصر أثريا وقريباً طريق حلب دمشق، لكون هذه الطرقات تسهل عمل الصاغة في تصريف بضائعهم في مناطق الريف وباقي المحافظات حيث كانت ورش صياغة الذهب في حلب توزع مصوغات وحلياً ذهبية إلى جميع المحافظات.

ولفت موصللي إلى أن حالات التلاعب والغش متابعة ومضبوطة وآخرها محاولات إدخال أساور ذهبية مغشوشة عن طريق تركيا وبيعها لأصحاب المحال على أنها ذهب كسر بوضعها مع أساور ذهبية نظامية، وقامت جمعية الصاغة في حلب بالتعامل مع الحالات بسرعة وعقدت اجتماعاً للصاغة وأصحاب المحال لكشف الحالات وتم ضبطها قبل أن تنتشر، لكونها بضاعة مخالفة بالعيارات ومغشوشة بالصياغة يتم صنعها في ورش مختصة في تركيا.

وفيما يتعلق بدفع رسم الإنفاق الاستهلاكي وفق الاتفاق الذي أبرم مع وزارة المالية، أوضح رئيس جمعية الصاغة في حلب بأنه يجب على الجمعية دفع مبلغ ٩ ملايين و٣٠٠ ألف ليرة سورية شهرياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، ونتيجة ضعف حركة المبيع الحالية، بالإضافة إلى أن الشهر الأخير من العام يعتبر فترة لجرد البضائع والسجلات، أصبح لدينا صعوبة في تأمين المبلغ ما يضطر الجمعية للانتظار لليوم الأخيرة من مهلة الدفع لتأمين المبلغ، حيث يتم تحصيل ٥٠ ألف ليرة سورية عن كيلو الذهب الواحد البلدي، و٧٥ ألف ليرة سورية عن كيلو الذهب الفني المرصع بالأحجار الكريمة.

مضيفاً بأن الجمعية تقدمت بمقترح إلى الاتحاد العام للحرفيين ولوزارة المالية لتعديل الاتفاق لكونه تسبب بخسائر لدى جمعية الصاغة وخاصة مع حالات انخفاض المبيع، وحسب المقترح يتم جبي مبلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي من محال الصاغة بشكل مباشر بدلاً من تحصيله من جمعية الصاغة، بحيث يتم البيع للمواطن بموجب فواتير نظامية مختومة من وزارة المالية عليها نسبة ١٥٪ من قيمة الأجور وليس من قيمة الذهب، وتكون فواتير البيع موحدة في كافة المحافظات والجمعية، وهي الطريقة المتبعة في كافة دول العالم بأن يتم دفع الرسم بعد المبيع وليس عند دمغ البضاعة قبل البيع، وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات رادعة لضبط حالات البيع ومنع التلاعب، من خلال توجيه إنذار في المرة الأولى للمخالف وعند المخالفة الثانية يتم تشميع المحل لمدة ١٥ يوماً، وعند المخالفة الثالثة يتم إلغاء الرخصة بشكل نهائي، بانتظار نهاية العام لعقد الاجتماع مع وزارة المالية والاتحاد العام للحرفين ودراسة المقترح وإيجاد الصيغة الأنسب والاتفاق عليها.

مراقبة المراقبين في «التموين»

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الأصيل لـ«الوطن» عن تشكيل دوريات تموينية معاكسة سرية وسريعة تعمل على تقييم آلية العمل الرقابي في السوق، وتكشف عن التجاوزات والخلل الذي يمارسه بعض المراقبين في الأسواق. معتبراً أنه لأول مرة يكون في وزارة التجارة الداخلية مثل هذه الآلية التي تسمح بالرقابة على مراقبي التموين الذين لابد أن يكونوا مطابقين للمواصفة التي حددتها الوزارة.

إضافة إلى ممارسة هذه الفرق والدوريات العمل الرقابي بنفسها وخاصة لدى وجود أي خلل حيث تستطيع هذه الفرق الوصول إلى أي مكان وبشكل سريع وأن تتعامل مع جميع أنواع المخالفات والتجاوزات في الأسواق والفعاليات التجارية مع منح الأولوية لمتابعة عمل المخابز ومحطات الوقود.

وحول محاسبة المراقبين وعدم تسجيل الوزارة لحالات في هذا المجال وخاصة أن فساد البعض من المراقبين شكل حالة عدم ثقة بين المستهلك وهذه الأجهزة يقول معاون الوزير إن المشكلة في ضبط مثل هذه التجاوزات هو وجود القرائن والوقائع الموثقة التي تدين المراقب وخاصة أن ٨٠٪ من الأقاويل التي تدور في الأسواق حول ذلك هي أقرب للشائعات وأن من الإجراءات الاحترازية التي تعمل الوزارة على اتخاذها منعاً لحدوث علاقات بين المراقب وأصحاب المحال والفعاليات هو الاستمرار في نقل عمل المراقبين من مكان لآخر والاستمرار في تبديل نطاقات عملهم المكانية.

وحول النتائج التي حققتها الفرق المكلفة رقابة المراقبين خلال الفترة السابقة كشف الأصيل عن إنهاء عمل ثلاثة مراقبين تموينيين أنه في محافظة حماة بسبب ارتكابهم لتجاوزات وإغلاق تسع محطات وقود كانت تعمل بشكل وهمي حيث تحصل على مخصصاتها من مادة المازوت من دون أن يكون لها وجود أو تمارس عمل توزيع المادة التي تهرب وتباع في السوق «السوداء» حيث تم ضبط هذه المحطات وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالتها للقضاء المختص، إضافة إلى مصادرة كميات من الدقيق التمويني المهرب لدى باعة الحلويات.

كما أظهر معاون الوزير الحاجة لـ١٥٠٠ مراقب تمويني لتعزيز العمل الرقابي في الأسواق والقدرة على ترميم النقص الحاصل في عدد المراقبين وخاصة في مدينة دمشق والمقدر احتياجاتها وحدها لأكثر من ٤٥٠ مراقباً حتى تتمكن من تغطية جميع الأسواق والفعاليات في الأحياء والمناطق المختلفة من المدينة.

مبيناً أن هناك تنسيق مع رئاسة الحكومة للعمل على نقل عدد من العاملين الراغبين في العمل التمويني على أن يكونوا ضمن الشروط التي تطلبها الوزارة في الراغبين بالعمل التمويني من حيث العمر والمؤهل العلمي والرغبة في العمل وأن يكون لديه القدرة والوقت الكافي لتنفيذ الأعمال التي تسند له وذلك تجنباً لما حدث من تجارب سابقة مع الوزارة عندما تم فرز عدد من العاملين للعمل الرقابي التمويني وبعد ذلك تبين أن الكثير منهم هم من كبار السن أو الذين رغبت مؤسساتهم التخلي عنهم بسبب انخفاض أدائهم أو سوء تقييمهم.